

3-2-2019

تحقيق القول في مسائل علوم القرآن الكريم في سورة الفاتحة وأثرها على مباحث علوم القرآن Investigating the Saying about the Issues of the Sciences of the Holy Qur'an in Surat Al-Fatiha and the Impact of these Issues on the Topics of the Qur'an Sciences

Khaled Nawwaf Al-Shuha
Yarmouk University, dr.khaled_shouha@yahoo.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois>

 Part of the [Islamic Studies Commons](#)

Recommended Citation

Al-Shuha, Khaled Nawwaf (2019) "تحقيق القول في مسائل علوم القرآن الكريم في سورة الفاتحة وأثرها على مباحث علوم القرآن Investigating the Saying about the Issues of the Sciences of the Holy Qur'an in Surat Al-Fatiha and the Impact of these Issues on the Topics of the Qur'an Sciences," *Jordan Journal of Islamic Studies*: Vol. 15: Iss. 1, Article 14.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol15/iss1/14>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jordan Journal of Islamic Studies by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

تحقيق القول في مسائل علوم القرآن الكريم في سورة الفاتحة وأثرها على مباحث علوم القرآن

د. خالد نواف أحمد الشوحه*

تاريخ قبول البحث: ٢٠١٨/٢/١١ م

تاريخ وصول البحث: ٢٠١٧/٨/٣٠ م

ملخص

تتناول هذه الدراسة تحقيق القول في مسائل القرآن في سورة الفاتحة، وبيان أثرها على مسائل علوم القرآن، وقد هدفت إلى تحقيق مسائل: جمع القرآن الكريم وترتيبه، ونزول القرآن الكريم، والمكي والمدني، وأسباب النزول، ورد الشبهات التي أثّرت حول سورة الفاتحة، مبيّناً في كل ذلك أثر الخلاف في خصوص مسائل سورة الفاتحة على القضايا العامة في مباحث علوم القرآن، من حيث كونها دليلاً أو مثلاً أو مرجحاً أو نحو ذلك. واتبعت فيه المنهجين؛ الاستقرائي والتحليلي. وكان من أهم نتائج الدراسة: الوصول إلى نتائج دقيقة في مباحث سورة الفاتحة، كالقول بأن أسماء سورة الفاتحة منها ما هو توقيفي وما هو اجتهادي، وأن ترتيبها يُعد من اجتهاد الصحابة الموفق المتميز، والرد على الشبه الموجهة إلى سورة الفاتحة، كالقول بعدم قرآنية بعض القراءات. وأن للخلاف في مسائل سورة الفاتحة أثراً كبيراً في مباحث علوم القرآن العامة.

Abstract

This study deals with the achievement of the sayings in the issues of the Qur'an in Surat Al-Fatihah, and its impact on the sciences of the Qur'an. It aimed to achieve issues of the collection and arrangement of the Holy Quran, the descent of the Quran, the Makki or Madani, the reasons for descent, and the suspicions raised about Surat Al-Fatihah, indicating in all of this the impact of the controversy in the issues of Surat Al-Fatihah on the general issues in the sciences of the Quran, that are formed in Surat Al-Fatihah, In terms of being a guide, an example, or a Weighting point or so. The researcher followed both inductive and analytical approaches .

The most important results of the study were reaching accurate results in Surat Al-Fatihah ,such as saying that the names of Surat Al-fatiha are stimulation and diligence, its arrangement is a successful and an outstanding effort by companions. and to respond to the suspicion which is directed to Surat Alfatihah, such as saying that some readings are not Qur'anic. And that the dispute in the matters of Surat Al-Fatihah has a great impact on the general sciences of the Qur'an.

المقدمة.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: فإنه مما لفت نظري أثناء تدريسي لمساق علوم القرآن ذلك الكم الكبير من الاستدلالات التأصيلية على أصول مسائل علوم القرآن وفروعه بأدلة ترتبط بسورة الفاتحة ارتباطاً وثيقاً، بل إن كثيراً منها يعتمد القول الفصل فيها ويتفرع عن القول الراجح في مسائل

* أستاذ مشارك، قسم أصول الدين، كلية الشريعة، جامعة اليرموك.

سورة الفاتحة؛ فأحببت أن أجمع هذه المسائل التي هي دلائل لغيرها في حقيقة الأمر وواقعه، محققاً لها في منشأ الاستدلال بها في سورة الفاتحة، مبيناً ارتباط قوة الدليل وضعفه وأثره على مسائل علوم القرآن الأخرى، بمنهجية موضوعية تحليلية، واقتضت طبيعة الأبحاث المنشورة أن أخذ من المسائل بعضها لا كلها، مستدلاً بالجزء على الكل، وتاركاً المجال لاستكمال بقية المسائل في دراسة أخرى؛ في خطوة لتفعيل الدراسات البينية بين خصوص الدراسات القرآنية.

مشكلة الدراسة.

بالنظر إلى بحث العلماء وتحقيقهم لقضايا علوم القرآن، وجدتهم يستدلون بما ورد في تحقيق مسائل سورة الفاتحة الخاصة على القضايا العامة؛ لأسباب كثيرة، منها: كثرة الأدلة الواردة في قضاياها، وكثرة الاختلاف في ترجيح الأقوال الخاصة بها، وبالتالي فإن مشكلة هذه الدراسة تتلخص في سؤال رئيس وأسئلة فرعية على النحو الآتي:

السؤال الرئيس: ما القول الراجح في مسائل علوم القرآن في سورة الفاتحة؟ وما أثرها على مباحث علوم القرآن الكريم؟

الأسئلة الفرعية.

- أ. ما القول الراجح في تسمية سورة الفاتحة، وترتيبها، وعدد آياتها، ومن أي أقسام السور هي؟ وما أثر ذلك في مباحث علوم القرآن الكريم؟
- ب. ما القول الراجح في زمن نزول سورة الفاتحة، وتعدد نزولها، وسببه؟ وما أثر ذلك في مباحث علوم القرآن الكريم؟
- ج. ما القول الصواب في مكية سورة الفاتحة ومدنيتها؟ وما أثر الخلاف في ذلك على قضايا علوم القرآن الكريم؟
- د. كيف رد العلماء على الشبهات التي أثيرت حول سورة الفاتحة؟ وما أثر ذلك في مباحث علوم القرآن الكريم؟

أهمية الدراسة.

تكمن أهمية البحث في خطورة قضايا علوم القرآن المتعلقة بسورة الفاتحة، ومن ذلك مسألة قرآنية السورة، أو قرآنية بعض الآيات أو الكلمات. واعتماد كثير من أعداء الإسلام على الروايات الواردة بشأن سورة الفاتحة في تحقيق شبهاتهم وطعونهم في القرآن بشكل عام وفي سورة الفاتحة بشكل خاص. إضافة إلى الكم الكبير من الأحاديث والروايات الصحيحة وغير الصحيحة الواردة في مباحث سورة الفاتحة، واختلاف وجهات النظر في هذه الأدلة، مما استلزم تصنيفها وتحقيقها.

أهداف الدراسة.

- أ. تحقيق القول في قضايا سورة الفاتحة في مبحث جمع القرآن الكريم، من حيث تسميتها ومن أي الأقسام هي، وترتيبها، وعدد آياتها، وبيان أثر ذلك في مباحث علوم القرآن الكريم.
- ب. بيان القول الراجح في زمن نزول سورة الفاتحة، وتعدد نزولها، وسببه.
- ج. تحقيق القول في مكية سورة الفاتحة ومدنيتها، وبيان أثر الخلاف في ذلك على قضايا علوم القرآن الكريم.
- د. بيان منهج العلماء وجهودهم في رد الشبهات المثارة حول سورة الفاتحة، وبيان أثر ذلك في مباحث علوم القرآن الكريم.
- هـ. إظهار دراسة تطبيقية ذات شخصية مستقلة في علوم القرآن الكريم لسورة الفاتحة خاصة.

منهج الدراسة.

اعتمدت في بحثي هذا على المنهجين الاستقرائي والتحليلي النقدي، حيث قمت باستقراء موضوعات علوم القرآن التي كان أحد أدلة أقوالها سورة الفاتحة، ثم حققت القول في القضية عند سورة الفاتحة، ثم درست أثر الراجح فيها على مسائل علوم القرآن العامة، دراسة تحليلية نقدية.

الدراسات السابقة.

بعد البحث في مصادر الدراسات القرآنية، لم أجد من خصص سورة الفاتحة وبيّن أثر الخلاف في مسائلها في مسائل علوم القرآن عموماً، وإن كان ذكرها موجوداً في كتب من ألف في علوم القرآن مفرقاً دون إشارة إلى أثر الخلاف.

خطة الدراسة.

المبحث الأول: سورة الفاتحة في مبحث جمع القرآن الكريم.

المطلب الأول: تسمية سورة الفاتحة.

المطلب الثاني: ترتيب سورة الفاتحة.

المطلب الثالث: عد آيات سورة الفاتحة والفاصلة القرآنية وقرآنية البسمة.

المبحث الثاني: قضايا نزول سورة الفاتحة.

المطلب الأول: ما قيل من أن الفاتحة هي أول ما نزل من القرآن الكريم.

المطلب الثاني: تعدد نزول سورة الفاتحة.

المطلب الثالث: سبب نزول سورة الفاتحة.

المبحث الثالث: سورة الفاتحة في مبحث المكي والمدني.

المبحث الرابع: منهجية العلماء في رد الشبهات حول سورة الفاتحة.

المطلب الأول: قرآنية سورة الفاتحة.

المطلب الثاني: قرآنية قوله تعالى: (ملك يوم الدين).

المبحث الأول:

سورة الفاتحة في مبحث جمع القرآن الكريم.

المطلب الأول: تسمية سورة الفاتحة.

من القضايا التي أخذت مجالاً واسعاً في دراسات علوم القرآن أسماء السور، وقد ذكر السيوطي لسورة الفاتحة خمسة وعشرين اسماً^(١)، مستنداً على ذلك بأدلة من القرآن الكريم أو السنة النبوية، ذاكراً وجه التسمية لكل اسم من أسمائها، وبالنظر إلى ما ذكره العلماء في ذلك، أستطيع أن أقسم أسماءها إلى قسمين اثنين:

القسم الأول: ما ورد النص الصريح به في القرآن الكريم أو السنة الشريفة ومنه:

١- الفاتحة.

تحقيق القول في مسائل علوم القرآن الكريم

- ٢- أم القرآن
- ٣- السبع المثاني.
- ٤- القرآن العظيم.
- وقد وردت هذه الأسماء في الأدلة الآتية:
- قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]، ووجه دلالة الآية على الاسم تظهر من خلال سأذكره من أحاديث في التصريح بذلك.
- ما ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "أم القرآن، هي السبع المثاني والقرآن العظيم" (٢).
- حديث أبي سعيد بن المعلى رضي الله عنه قال: كنت أصلي في المسجد، فدعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم أجبه، فقلت: يا رسول الله! إني كنت أصلي فقال: (ألم يقل الله: ﴿بِأَيِّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤] ثم قال لي: (لأعلمنك سورة هي أعظم السور في القرآن، قبل أن تخرج من المسجد). ثم أخذ بيدي، فلما أراد أن يخرج قلت له: ألم تقل: (لأعلمنك سورة هي أعظم سورة في القرآن؟) قال: (الحمد لله رب العالمين، هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته) (٣).
- في هذا الحديث دليل واضح على أن السبع المثاني هي سورة الفاتحة، وليس كما ذكر الطبري عن ابن مسعود وابن عمر بأنها سبع من السور، أو سبع من معاني القرآن كالأمر والنهي ونحو ذلك (٤).
- قال ابن العربي بعد أن ذكر الأقوال في معنى الآية: (المسألة الرابعة: في تحقيق هذا المصطلح: يحتمل أن يكون السبع من السور، ويحتمل أن يكون من الآيات؛ لكن النبي صلى الله عليه وسلم قد كشف قناع الإشكال، وأوضح شعاع البيان؛ ففي الصحيح عند كل فريق ومن كل طريق أنها أم الكتاب، والقرآن العظيم - حسبما تقدم من قول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بن كعب: (هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيت) وبعد هذا فالسبع المثاني كثير، والكل محتمل، والنص قاطع بالمراد، قاطع بمن أراد التكليف والعناد، وبعد تفسير النبي صلى الله عليه وسلم فلا تفسير، وليس للمعتزض إلى غيره إلى النكير) (٥).
- وقال الشنقيطي: (وبه تعلم أن قول من قال: إنها السبع الطوال غير صحيح، إذ لا كلام لأحد معه صلى الله عليه وسلم. ومما يدل على عدم صحة ذلك القول: إن آية الحجر هذه مكية، وأن السبع الطوال ما أنزلت إلا بالمدينة، والعلم عند الله تعالى) (٦).
- وأما وجه تسميتها بالقرآن العظيم فلما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (هي أم القرآن، وهي السبع المثاني، وهي القرآن العظيم) (٧).
- ٥- أم الكتاب: وردت هذه التسمية في حديث اختلف العلماء في الحكم عليه، وهو ما أخرجه الدارقطني وصححه من حديث أبي هريرة مرفوعاً: ((إذا قرأتم الحمد، فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم، فإنها أم الكتاب، وأم القرآن، والسبع المثاني، بسم الله الرحمن الرحيم إحدى آياتها)) (٨).
- قال ابن حجر في تلخيص الحبير: (هذا الحديث رجاله ثقات، وصحح غير واحد من الأئمة وقفه، وأعله ابن القطان بهذا التردد، وتكلم فيه ابن الجوزي من أجل عبد الحميد بن جعفر فإن فيه مقالا، ولكن متابعة نوح له مما تقويه وإن كان نوح وقفه لكنه في حكم المرفوع، إذ لا مدخل للاجتهاد في عد أي القرآن) (٩).
- قلت: أما أن يكون الوقف في حكم المرفوع ففيه نظر - والله أعلم -؛ وذلك لأمرين:
- أولهما: أن الصحابة كانوا يسمون السور بأسماء من عند أنفسهم، ولا يخرجون من ذلك.

ثانيهما: أننا لو قلنا بأن هذا لا يخرج بالاجتهاد، للزم أن نستصحب ذلك في كل ما ورد عن الصحابة الكرام من أسماء للسور الكريمة. وأنبه هنا إلى أن تسمية سورة الفاتحة بـ "أم الكتاب" لا يلزم منه تفسير قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ بسورة الفاتحة، بل المراد أن الفاتحة هي أم الكتاب في مقام الكلام على السور القرآنية الأخرى.

٦- الصلاة: ومما ذكره العلماء في أسمائها "الصلاة"، واستدلوا على ذلك بالحديث القدسي الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: قال الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، ولعبي ما سأل، فإذا قال العبد: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، قال الله تعالى: حمدني عبدي، وإذا قال: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، قال الله تعالى: أتى علي عبدي، وإذا قال: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، قال: مجدني عبدي، وقال مرة: فوض إلي عبدي، فإذا قال: ﴿يَاكَ نَعْبُدُ وَيَاكَ نَسْتَعِينُ﴾، قال: هذا بيني وبين عبدي، ولعبي ما سأل، فإذا قال: ﴿هُدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، قال: هذا لعبي ولعبي ما سأل^(١٠). والظاهر من الحديث أن المقصود من الصلاة هنا خصوص سورة الفاتحة^(١١)، وليس ما قد يُفهم من أنه الصلاة بحقيقتها الشرعية أو الصلاة بحقيقتها اللغوية البحتة.

٧- الرقية: ذكر السيوطي أن من أسمائها: "الرقية"^(١٢)، مستدلاً بما جاء عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: "بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية: ثلاثين راكباً، فزلنا بقوم من العرب فسألناهم أن يضيفونا فأبوا، فلدغ سيدهم فأتونا فقالوا: فيكم أحد يرقى من العقرب، فقلت: نعم أنا، ولكن لا أفعل حتى تعطوننا شيئاً، قالوا: فإنا نعطيكم ثلاثين شاة، فقال: فقرأنا عليه «الحمد» سبع مرات، فبرأ فلما قبضنا الغنم عرض في أنفسنا منها فكفنا حتى أتينا النبي صلى الله عليه وسلم فذكرنا ذلك له فقال: (أما علمت أنها رقية، اقتسموها واضربوا لي معكم بسهم)^(١٣).

قال الباحث محمد رأفت: "فجاء في هذه الرواية تسمية السورة باسم الحمد على لسان أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وجاء تسميتها بالرقية على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم، وزادهم اطمئناناً على سلامة ما صنعوا وعدم ترحمهم مما أخذوا بأن قال لهم: «واضربوا لي معكم بسهم»^(١٤).

ولست مع الكاتب في استدلاله، بل إن قوله صلى الله عليه وسلم: (إنها رقية)، ليس دليلاً على تسميتها بذلك، بل هو وصف لها بأنها تصلح للرقية، ومجرد صلوحها للرقية لا يدل على تسميتها بذلك، وخاصة أننا نرى أن القرآن الكريم كله صالحاً للرقية، بدليل قوله تعالى: ﴿وَنُنزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۗ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢] على اعتبار أن (من) هنا بيانية وليست تبعيضية^(١٥).

٨- الحمد: استدلت أصحاب هذا القول بما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إذا قرأتم الحمد، فأقرأوا بسم الله الرحمن الرحيم، إنها أم القرآن، وأم الكتاب، والسبع المثاني، و﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ أحد آياتها)^(١٦). وفي رواية: (إذا قرأتم الحمد لله). وفي رواية أخرى: عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول: (الحمد لله رب العالمين سبع آيات، إحداهن بسم الله الرحمن الرحيم ...) الحديث^(١٧).

من هنا نتبين أن مدار القول بتسمية سورة الفاتحة بـ "الحمد" على صحة هذه الروايات، فمن صحح هذه الروايات أو بعضها^(١٨)، سمى الفاتحة "الحمد"، ومن ضعفها ورأى أنها موقوفة فقد أخرج التوقيف من كون "الحمد" اسماً من أسماء الفاتحة. وعلى فرض أن هذه الروايات صحيحة وأنها محتملة للتسمية، إلا أن ثمة احتمالاً آخر، وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يريد من قوله: (إذا قرأتم الحمد) التسمية؛ لما يأتي:

أولاً: أنه قد ورد في غير حديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذكر من السورة جزءاً منها ولا يريد منها التسمية. كما في قوله صلى الله عليه وسلم: (إن سورة في القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له، وهي تبارك الذي بيده الملك)^(١٩).

ثانياً: أن الروايات التي ذكرتها فيها صيغ ثلاث: **(الحمد)**، و**(الْحَمْدُ لِلَّهِ)**، و**(الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)** [الفاتحة: ٢]، وهذا يجعلني أميل إلى أن رسول الله ﷺ أراد السورة المبدوءة بهذا المقطع، ولم يرد التسمية.

ثالثاً: أن قولنا باسمية (الحمد) يلزمنا القول: بأن كلمتي **(الْحَمْدُ لِلَّهِ)**، و**(الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)** اسمان آخران للفاتحة؛ لانتفاء الفارق مع دليل (الحمد) محمولاً وموضوعاً.

القسم الثاني: القسم الذي لم يرد فيه دليل من القرآن ولا من السنة الصحيحة، وأغلبه اجتهاد من الصحابة والتابعين ﷺ، ومن ذلك: الوافية، والكنز، والكافية، والأساس، والنور، والشكر، والحمد الأولى، والحمد القصوى، والشفاء، والشافية، والدعاء، والسؤال، وتعليم المسألة، والمناجاة، والتفويض^(٢٠).

ولا يخفى على الناظر أن أكثر ما ذكره السيوطي وغيره لا يعدو أن يكون أوصافاً لسورة الفاتحة، وليس هو اسمها الحقيقي الذي تتميز به عن غيرها من السور وتظهر شخصيتها فيه، وهذا هو المراد من الاسم، فالهدف منه تمييز المسمى عن غيره من المسميات ولذلك جعله العلماء من المعارف؛ لما فيه من تمييز يتطابق مع حقيقة المسمى وواقعه، ولا مانع من تسمية السورة بأحد أوصافها، بشرط وجود دليل يدل على أن هذا الوصف اسم من أسماء السورة.

أثر الخلاف في التسمية على مباحث علوم القرآن.

بعد تحقيق القول في تسمية سورة الفاتحة أستطيع أن أقول: إن الأسماء التي ذكرها العلماء لسورة الفاتحة أقسام:

القسم الأول: ما ورد في القرآن الكريم أو السنة الصحيحة وكان نصاً في الاسمية، فهو توقيفي.

القسم الثاني: ما كان صريحاً في الاسمية إلا أن دليله لم يثبت، فلا نجزم أنه توقيفي.

القسم الثالث: ما كان صريحاً صحيحاً في الاسمية إلا أنه من غير القرآن ولا من السنة الصحيحة، فهو اجتهادي لا توقيفي.

القسم الرابع: ما كان دليله صحيحاً من حيث الثبوت، إلا أنه إلى الوصف أقرب منه إلى الاسمية، فهو لا يدخل في أسماء السورة.

ويتضح أثر هذه المسألة على قضايا علوم القرآن في أن من قال: بأن أسماء السور كلها توقيفية اعتمد على القسم الأول في ترجيح رأيه، وأما من قال: بأنها اجتهادية فقد اعتمد على الأقسام الثلاثة الباقية في ترجيح قوله، وأما من قال: بأن بعضها توقيفي وبعضها الآخر اجتهادي فقد اعتمد على القسم الأول في إثبات التوقيفي منها وعلى الأقسام الثلاثة الأخرى في إثبات اجتهادية بعضها الآخر، دون أن يستصحب الحكم عليها كلها بأدلة وردت في بعضها دون بعضها الآخر.

المطلب الثاني: ترتيب سورة الفاتحة.

مما لا يخفى أن المصحف الموجود الآن بين أيدينا مبدوء بسورة الفاتحة، إلا أن عدداً من العلماء خالفوا في كون سور القرآن الكريم رتبت بتوقيف من رسول الله ﷺ، كما ذكر السيوطي ذلك عن الإمام مالك وأبي بكر الباقلائي وابن فارس^(٢١)، وأما عن سورة الفاتحة، فإنه لم يرد ما يثبت تصريحاً أن ترتيبها في المصحف قبل البقرة كان بتوقيف من الرسول ﷺ. وهذا يدعم أدلة القائلين بالتوقيف، وهي أدلة عامة لها ما لها وعليها ما عليها.

ومما يهمني في هذه الدراسة أن سورة الفاتحة لما لم تكن أول سورة في مصحف ابن مسعود حيث بدأ بالبقرة ثم بالنساء ثم بآل عمران، ومصحف علي كان أوله: (اقرأ) ثم (المدثر) ثم (ن) ثم (المزمل)^(٢٢). على حين أن مصحف أبي ﷺ بدأ (الفاتحة)، ثم (البقرة)، ثم (النساء)، ثم (آل عمران)، على اعتبار أن سورة الفاتحة من أوائل ما نزل من القرآن الكريم، أو أول

ما نزل من القرآن الكريم - على حد قول الزمخشري-(^{٢٣})، كما سيأتينا في مبحث أول ما نزل وآخر ما نزل. والذي يظهر - والله أعلم- أن ترتيب سورة الفاتحة في بداية المصحف ليس بتوقيف من الرسول ﷺ؛ لعدم ثبوت النص الصريح بذلك، ولا يخفى أن أمر التوقيف مبناه على صحة النقل، وحيث لا نقل، فإنه لا يبقى إلا أن نقول: إن ترتيب الصحابة لسور القرآن الكريم، اجتهاد موفق منهم، مبني على معارف وافية، ونوايا صافية، كما هو الشأن في اجتهاداتهم ﷺ، فهم أقرب الناس إلى الحق، وألصق الناس بسنة النبي ﷺ؛ فإن العلماء وإن نفوا التوقيف؛ إلا أن هذا لا يعني أن اجتهاد الصحابة كاجتهاد غيرهم.

وأما أثر هذه المسألة في مباحث علوم القرآن الكريم، فإنه يتضح في أن الذين قالوا بأن ترتيب السور في المصحف اجتهادي اعتمدوا - في أحد أدلتهم- على أن سورة الفاتحة لم تكن السورة الأولى ترتيباً في مصحف علي بن أبي طالب ومصحف ابن مسعود -رضي الله عنهما-، ولو كان الأمر توقيفياً لما جاز لعلي ولا لابن مسعود أن يبدأوا بسورة غير سورة الفاتحة كالبقرة التي هي السورة الثانية أو العلق التي هي السورة السادسة والتسعون في المصاحف المعتمدة في آخر ما استقر عليه الأمر.

والدليل على ما قلت ما ذكره الزرقاني في أدلة القائلين باجتهادية الترتيب، حيث ذكر اختلاف الصحابة في ترتيب مصاحفهم، وعدم إجماعهم على وضع سورة الفاتحة أول سورة (^{٢٤}).

المطلب الثالث: عدد آيات سورة الفاتحة والفاصلة القرآنية وقرآنية البسمة.

ومما كان له أثر في توجيه الأقوال في مسائل علوم القرآن عدد آيات سورة الفاتحة وارتباطه الوثيق بالفاصلة القرآنية، وسأبحث هنا قضيتين اثنتين: الأولى: عدد الآيات. والثانية: تحديد فواصل السورة، ولم يكن هذا الأمر وحده المؤثر في الفاصلة القرآنية لسورة الفاتحة، بل كان للخلاف في قرآنية بسمة الفاتحة -أيضاً- أثر أكبر في الخلاف في الفواصل القرآنية. أضف إلى ذلك أن هذه الأمور مجتمعة كان لها أثر كبير في حسم الخلاف في قضية أخرى من قضايا علوم القرآن، ألا وهي الاجتهاد والتوقيف في الفاصلة القرآنية، الأمر الذي يحتم علي أن أقسم هذا المطلب إلى الفروع الآتية:

الفرع الأول: عدد آيات سورة الفاتحة وفواصلها.

يرى كثير من العلماء والمفسرين أن الاتفاق انعقد على أنها سبع آيات، قال الطبري: (وأما تأويل اسمها أنها السبع فإنها سبع آيات، لا خلاف بين الجميع من القراء والعلماء في ذلك) (^{٢٥}). وذكر أبو عمرو الداني أن الإجماع انعقد على أن عدد آيات سورة الفاتحة سبع (^{٢٦}). وذكر ابن عطية عن الجعفي خلاف الإجماع الذي ذكره الطبري والداني، وأنها ست آيات وفي قول: ثماني آيات، فقال: (لأن الإجماع أنها سبع آيات، إلا ما روي عن حسين الجعفي أنها ست آيات، وهذا شاذ لا يعول عليه وكذلك روي عن عمرو بن عبيد أنه جعل ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فهي على عدده ثماني آيات، وهذا أيضاً شاذ. وقول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي﴾ [الحجر: ٨٧] هو الفصل في ذلك) (^{٢٧}).

وما ذكره الطبري ومن جاء بعده كالداني وابن عطية هو الصحيح؛ لظهور الأدلة ووضوحها على العدد، بغض النظر عن انعقاد الإجماع وعدمه، بل إن صنيعهم يدل على أن بعض الأقوال لا تطعن في صحة انعقاد الإجماع؛ لظهور شذوذها ومخالفتها للنصوص.

وأما فواصل سورة الفاتحة فقد ذكر العلماء أن الفاصلة القرآنية عموماً تعرف بأمرين: الأول: توقيفي لا مجال للاجتهاد

تحقيق القول في مسائل علوم القرآن الكريم

فيه، واستدلوا عليه بالأحاديث التي ثبت فيها وقوف النبي ﷺ على ما عده نهايات للآيات، كعده للفاحة بأنها سبع آيات، وللملك بأنها ثلاثون آية^(٢٨)، والثاني: قياسي، وهو (ما ألحق من المحتمل غير المنصوص بالمنصوص لمناسب)^(٢٩)، قال الجعبري: (لمعرفة الفواصل طريقان: توقيفي وسماعي)^(٣٠).

وإذا أردنا أن نطبق دراستنا هنا على هذه القضية، فإننا نقول: إن بعض العلماء قد حدد فواصل آيات سورة الفاتحة بناء على القياس، باعتبار التماثل أو التقارب، يقول الإمام الزركشي: (فاعلم أن فواصل القرآن الكريم لا تخرج عن هذين القسمين بل تنحصر في التماثلة والتقاربة، وبهذا يترجح مذهب الشافعي على مذهب أبي حنيفة في عد الفاتحة سبع آيات مع البسمة؛ وذلك لأن الشافعي المثبت لها في القرآن قال: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، و﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾. ومذهب الشافعي أولى؛ لأن فاصلة قوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ لا تتشابه فاصلة الآيات المتقدمة، ورعاية التشابه في الفواصل لازم. وقوله: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ ليس من القسمين. فامتنع جعله من المقاطع وقد اتفق الجميع على أن الفاتحة سبع آيات لكن الخلاف في كيفية العدد)^(٣١).

أثر الخلاف في العد على الخلاف في تحديد الفاصلة.

قدمت آنفاً أن القول الراجح في عدد آيات سورة الفاتحة أنها سبع آيات، وقد أثر هذا على تحديد فواصل السورة على النحو الآتي:

أولاً: من عد البسمة آية من سورة الفاتحة كما هو مذهب عاصم^(٣٢) وقف على قوله تعالى: ﴿الْمُسْتَقِيمَ﴾، في الآية السادسة، وعلى قوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾، في الآية السابعة.

ثانياً: من لم يعد البسمة آية من الفاتحة وقف على قوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، فاصلة للآية السادسة.

ثالثاً: اختلاف العلماء في تحديد فواصل سورة الفاتحة كان أحد الأدلة على أن بعض فواصل السور قياسي وليس توقيفياً، على حين أن من رأى أنها توقيفية كما ذكر الزركشي^(٣٣)، اعتمد -في أحد أدلته- على ما أورده أبو داود في سننه من حديث عن عبد الله بن أبي مليكة عن أم سلمة أنها ذكرت أو كلمة غيرها قراءة رسول الله ﷺ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ يقطع قراءته آية آية^(٣٤). يقول صاحب "مرشد الخلان": (استدل العلماء على ثبوت هذا العلم [يقصد: عد الآي] بالتوقيف بما يأتي: ... ثالثاً: من أقوى الأدلة على ثبوت هذا العلم بالتوقيف. أن النبي ﷺ ذكر أن الفاتحة سبع آيات ...)^(٣٥).

الفرع الثاني: قرآنية البسمة في سورة الفاتحة.

اختلف العلماء في قرآنية بسمة الفاتحة، وأشهر ما قيل فيها^(٣٦):

الأول: أنها آية من الفاتحة، وهو في العد الكوفي والمكية، وقول الشافعي ورواية عن أحمد.

الثاني: أن البسمة ليست آية من الفاتحة، وهو في العد ما خلا المكي والكوفي، وهو قول أبي حنيفة ومالك ورواية عن أحمد. ولست هنا بصدد الترجيح بين هذين القولين، بقدر بيان أثر هذا الخلاف في قضايا علوم القرآن. وتوضيح ذلك: أن أصحاب القول الثاني اعتمدوا على الأحاديث التي لم يرد فيها ذكر البسمة آيةً من آياتها، مثل حديث: (قال الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين)^(٣٧). وحديث أنس بن مالك ﷺ قال: (صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فكانوا يستفتحون بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، لا يذكرون ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ في أول قراءة ولا في آخرها)^(٣٨).

قلت: فهذان الحديثان وغيرهما يرجحان أن البسملة ليست آية من الفاتحة، وبالتالي نفي قرآنيتهما في خصوص سورة الفاتحة، وإن نفي أن تكون البسملة جزءاً من سورة الفاتحة لا يعني بالضرورة عدم قرآنيتهما. ولذلك وجدنا من العلماء من يقول بأنها من القرآن وليست من سور مخصوصة بعينها كما ذكر ذلك ابن تيمية عن ابن المبارك^(٣٩).
وأما أثر هذه المسألة، فيتضح في خصوص علاقة قرآنية البسملة في تحديد فواصل السورة، وأما من حيث العدد فإن القائلين بقرآنيتهما وعدم قرآنيتهما لم يختلفوا في أن سورة الفاتحة سبع آيات.

المبحث الثاني: قضايا نزول سورة الفاتحة.

المطلب الأول: ما قيل من أن الفاتحة هي أول ما نزل من القرآن الكريم.

اختلف الباحثون في علوم القرآن الكريم في أول ما نزل من القرآن الكريم، وأختصر أقوالهم فيما يأتي^(٤٠):
القول الأول: الآيات الخمس الأولى من سورة العلق.
القول الثاني: الآيات الأولى من سورة المدثر.
القول الثالث: البسملة.
القول الرابع: سورة الفاتحة.

ذكر الباحثون - بالتفصيل - أدلة الأقوال الأربعة^(٤١): والذي يخص دراستي هذه هو القول الرابع من كون سورة الفاتحة أول ما نزل من القرآن الكريم. وإليك تحقيقها من حيث المنقول والمعقول:
أما المنقول، فإن ما روي من طريق أبي إسحاق عن أبي ميسرة قال: كان رسول الله ﷺ إذا مر سمع من يناديه: يا محمد، فإذا سمع الصوت انطلق هارياً، فأتى خديجة فأخبرها، فأسرت ذلك إلى أبي بكر الصديق، فقال: انطلق بنا إلى ورقة، فحدثه، فقال ورقة: هل رأيت شيئاً؟ قال: لا، فقال: إذا سمعت النداء فأثبت حتى تسمع ما يقال لك، فلما سمع رسول الله ﷺ، يا محمد، قال: لبيك، قال: قل: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، ثم قل: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ... إلى آخرها^(٤٢). لا يثبت وقال القاضي أبو بكر في "الانتصار": (وهذا الخبر منقطع غير متصل بالسند؛ لأنه موقوف على أبي ميسرة)^(٤٣) وقال ابن حجر: (وهو مرسل ورجاله ثقات، فإن ثبت حمل على أن ذلك كان بعد قصة غار حراء ولعله كان بعد فترة الوحي، والعلم عند الله تعالى)^(٤٤).

والصحيح أن الأحاديث المتكاثرة تدل على ترجيح كون سورة العلق هي أول ما نزل من القرآن الكريم، وأما المعقول فإن شرف السورة لا يلزم منه أن تكون أول ما نزل، بل إن الله تعالى ينزل من القرآن الكريم ما يتفق مع مصلحة الناس زماناً ومكاناً.

وأما قول الزمخشري بأن أكثر العلماء على أنها أول ما نزل^(٤٥)، فقد خالفه فيه ابن حجر، حيث قال: (وأما الذي نسبته إلى الأكثر، فلم يقل به إلا عدد أقل من القليل بالنسبة إلى من قال بالأول)^(٤٦). وبهذا يظهر أنه قول لا دليل عليه لا من حيث المنقول ولا من حيث المعقول.

وأنبه هنا إلى قضية مهمة، وهي أن من العلماء من يحاول التوفيق بين الأقوال هذه بأن الفاتحة أول ما نزل من حيث كونها سورة كاملة^(٤٧)، وأقول: إن هذا القول أيضاً يحتاج إلى دليل صحيح، ولم يذكر العلماء على ذلك دليلاً واحداً

تحقيق القول في مسائل علوم القرآن الكريم

صريحاً، وعندها نطمئن إلى أن سورة الفاتحة ليست أول ما نزل من القرآن الكريم سواء جعلنا ذلك عاماً أو خصصناه بسورة.

وأما أثر الخلاف هنا فيتضح فيما يأتي:

أولاً: أن سورة الفاتحة هي بعينها أحد الأقوال في هذه المسألة بل هي أساسها وأصلها، فإن بعض العلماء يرى أنها أول ما نزل من القرآن الكريم، على حين أن الراجح الذي تعضده الأدلة هو أن أول ما نزل هو مقدمة سورة العلق. **ثانياً:** أن البسملة جزء من سورة الفاتحة على ما يراه كثير من العلماء والقراء والقول بأولية نزولها هو القول الثالث من ضمن أقوال أربعة في المسألة، وهو رأي مرجوح لا دليل عليه.

المطلب الثاني: تعدد نزول سورة الفاتحة.

ومما يذكره العلماء فيما يتعلق بسورة الفاتحة من مباحث علوم القرآن قضية تعدد النزول، وقد أوماً السيوطي -رحمه الله- إلى الاختلاف في صحة التعدد وعدمه حيث قال: (صرح جماعة من المتقدمين والمتأخرين بأن من القرآن ما تكرر نزوله، قال ابن الحصار: قد يتكرر نزول الآية تذكيراً وموعظة وذكر من ذلك خواتيم سورة النحل وأول سورة الروم، وذكر ابن كثير منه آية الروح. وذكر قوم منه الفاتحة. وذكر بعضهم منه قوله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ الآية^(٤٨)).

ثم قال مشيراً إلى الخلاف في ذلك: (تنبيه: أنكر بعضهم كون شيء من القرآن يتكرر نزوله كذا رأيت في كتاب: "الكفيل بمعاني التنزيل" وعلله بأن تحصيل ما هو حاصل لا فائدة فيه)^(٤٩).

والحاصل من كلام العلماء في تعدد نزول سورة الفاتحة أمران^(٥٠):

أولهما: أن بعض العلماء يقصد من تعدد نزول الفاتحة أنها نزلت قسمين: قسم قبل الهجرة وقسم بعدها، كما ذكر السيوطي عن أبي الليث السمرقندي^(٥١).

وثانيهما: أنها نزلت بتمامها مرتين: مرة قبل الهجرة ومرة بعدها.

واستدلوا على جواز ذلك بمجموعة من الأدلة العقلية ذكروا منها:

أولاً: قد يتكرر نزول الآية تذكيراً وموعظة كما نقله السيوطي عن ابن الحصار^(٥٢).

ثانياً: أن في ذلك تعظيماً لشأن النازل^(٥٣).

ثالثاً: أن يكون ذلك تذكيراً عند حدوث سببه خوف نسيانه. قال الزركشي: (والحكمة في هذا كله أنه قد يحدث سبب من سؤال أو حادثة تقتضي نزول آية وقد نزل قبل ذلك ما يتضمنها فيوحي إلى النبي ﷺ تلك الآية بعينها تذكيراً لهم بها وبأنها تتضمن هذه)^(٥٤).

رابعاً: استدلوا أيضاً بنزول القرآن على أكثر من حرف، وبما أن الأحرف الأخرى نزلت في المدينة جزمنا بأن يكون ما نزل في مكة قد نزل مرة أخرى في المدينة.

وفي خصوص سورة الفاتحة فقد قال السيوطي: (ولعلمهم يعنون بنزولها مرتين أن جبريل نزل حين حولت القبلة فأخبر الرسول ﷺ أن الفاتحة ركن من الصلاة كما كانت فظن ذلك نزولاً لها مرة أخرى، أو أقرأه فيها قراءة أخرى لم يقرأها له بمكة فظن ذلك إنزالاً)^(٥٥).

وما ذكره السيوطي -رحمه الله- هنا لا يعدو أن يكون فوائد وحكماً لجواز تكرار نزول الآية أو الآيات أو السورة أكثر من مرة، وإذا دقت النظر فيما ذكره لم تجد فيه دليلاً واحداً، والذي يظهر لي هنا أن القول بتكرار النزول متوقف على النص

الصحيح الصريح بتكرّر النزول، والاعتماد على الحكّم والثمار لا يكفي؛ لوجود الفوائد نفسها في غير ما ذكر من كونه متكرر النزول.

فكل ما في القرآن الكريم عظيم الشأن مليء بالمواعظ والعبر، فلماذا نقصر الأمر على سورة دون غيرها مما تحققت فيه العلة نفسها؟ ولم لم يتكرر نزول آية الكرسي، أو سورة الإخلاص التي أخبر عنها النبي ﷺ بأنها تعدل ثلث القرآن الكريم^(٥٦). وأما ما ذكره في العلة الثالثة ففيه نظر كبير، وكيف يكون ذلك صحيحاً، وقد ضمن الله تعالى لنبيه أن لا ينسى شيئاً من القرآن الكريم.

ولم يبق عندنا إلا الدليل الرابع، وأقول: إن هذا هو الدليل الوحيد على تكرّر النزول على اعتبار أن الأحرف نزلت بعد الهجرة. والذي يظهر لي بعد تحقيق الأقوال وتدقيق محمولها ومدلولها: أن هذا أيضاً لا يصلح دليلاً على تكرّر النزول وذلك لما يأتي:

أولاً: أن نزول السورة على حرف آخر لا يعد نزولاً للسورة مرة أخرى؛ لأن النازل بعد يختلف عن النازل قبل، ولا أحد يقول: إن الأحرف السبعة لا تختلف. بل نزول الحرف الثاني والثالث... والسابع هو إضافة لغة أو لهجة أو وجه من وجوه التغيرات - كما هو مشهور في كلام العلماء في معنى الأحرف السبعة -، والإضافة قطعاً ليست تكراراً. ثانياً: أن القول بهذا الدليل يلزم منه أن يكون القرآن الكريم كله نازلاً أكثر من مرة، فلا تخصيص لما ذكره من آيات وسورة معينة. فالعلة متحققة في كل ما كان على الأحرف السبعة.

وعلى ما تقدم، فإني أرجح أن القول بتكرّر النزول قول غير صحيح؛ لأنه خال من الدليل، مع أنه لا يوجد ما يناقضه ويناكفه من حيث اللازم أو الملزوم، وأنه لو كان جائزاً وواقعاً في عمومها، فإن إثباته في سور مخصوصة يحتاج إلى أدلة خاصة. وبالتالي فالقول بتكرّر نزول سورة الفاتحة مدفوع بأمرين: أولهما: عدم التسليم بجواز تكرّر النزول عموماً، وثانيهما: عدم وجود دليل على تكرّر نزول سورة الفاتحة خصوصاً.

أثر الخلاف:

يتضح أثر هذا الخلاف بأن القول بجواز تكرّر النزول عموماً اعتمد في أحد أدلته على الروايات الواردة في تكرّر نزول خصوص سورة الفاتحة، ومن الذين قالوا بتعدد النزول الزركشي حيث استدل في برهانه على تعدد النزول بتعدد نزول سورة الفاتحة، فقال: (وقد ينزل الشيء مرتين تعظيماً لشأنه وتذكيراً عند حدوث سببه خوف نسيانه، كما قيل في الفاتحة نزلت مرتين: مرة بمكة وأخرى بالمدينة)^(٥٧)، وذكر مثل ذلك أيضاً السيوطي في الإتقان^(٥٨)، وبما أن الأمر كما حققته آنفاً من عدم صحة الروايات وضعف أدلة القائلين به، نكون قد رددنا دليلاً من أقوى أدلة القائلين بتكرّر النزول، وعليه فيجب الرجوع إلى أدلة أخرى غير هذا الدليل كما هو معلوم في منطق أهل البحث والاستدلال.

المطلب الثالث: سبب نزول سورة الفاتحة.

أورد العلماء في سبب نزول سورة الفاتحة عن أبي ميسرة أن رسول كان إذا برز سمع منادياً يناديه: يا محمد فإذا سمع الصوت، انطلق هارياً فقال له ورقة بن نوفل: إذا سمعت النداء فاثبت حتى تسمع ما يقول لك قال: فلما برز سمع النداء يا محمد فقال: لبيك، قال: قل أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله، ثم قال: قل: الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين حتى فرغ من فاتحة الكتاب)^(٥٩).

قلت: هذه الرواية هي مُعتمد من قال بأن لسورة الفاتحة سبب نزول، والذي يظهر لي أنها لا تصلح للاستدلال في خصوص هذا المقام؛ للأمر الآتية:

أولاً: ما ذكره العلماء من كون الرواية مرسلة، قال ابن حجر: (هو مرسل، ورواته ثقات) (٦١). وقال ابن كثير: (هو مرسل) (٦١).
ثانياً: هذه الرواية فيها إشعار بأن سورة الفاتحة أول ما نزل من القرآن الكريم، وهذا ليس بصحيح، فإنه قد ثبت أن أول ما نزل من القرآن الكريم هو مقدمة سورة العلق، قال ابن كثير بعد ذكره لحديث «لقد رأيت القس في الجنة عليه ثياب الحرير؛ لأنه آمن بي وصدقني» يعني ورقة: (هذا لفظ البيهقي، وهو مرسل، وفيه غرابة، وهو كون الفاتحة أول ما نزل) (٦٢).

ثالثاً: الرواية لا تدل على صيغة نزول صريحة، فأمره للرسول ﷺ أن يقول: (الحمد لله رب العالمين...) إلى آخر سورة الفاتحة ليس فيه دلالة على صيغة سبب نزول.

وبناء على ما تقدم، فإنني أرجح أنه ليس لسورة الفاتحة سبب نزول صحيح صريح، شأنها في هذا شأن السور التي نزلت ابتداء دون سبب صحيح صريح.

ويتضح أثر هذا الترجيح على مباحث علوم القرآن الكريم في أمرين: الأول: إضافة مثال آخر من أمثلة نزول سورة أو آيات من القرآن الكريم دون سبب. والثاني: أننا لا نعتمد كل ما ورد سبباً لنزول آية أو سورة، بل إننا ننظر في صيغته أي صريحة في السببية أم محتملة.

المبحث الثالث:

سورة الفاتحة في مبحث المكي والمدني.

المطلب الأول: تحقيق القول في مكية سورة الفاتحة ومدنيتهما.

اختلف العلماء قديماً وحديثاً في سورة الفاتحة أي مكية أم مدنية، ولذلك عدّها كثير من العلماء من السور المختلف فيها، ونقل السيوطي عن ابن الحصار قوله: (المدني باتفاق عشرون سورة والمختلف فيه اثنتا عشرة سورة وما عدا ذلك مكّي باتفاق) (٦٣)، والسور المختلف فيها: الفاتحة، والرعد، والرحمن، والصف، والتغابن، والمطففين، والقدر، والبيّنة، والزلزلة، والإخلاص، والفلق، والناس (٦٤).

وأما في شأن سورة الفاتحة، فقد اختلفوا على أقوال أربعة:

القول الأول: أنها مكية، وهو مروى عن علي وابن عباس ؓ (٦٥)، واستدلوا على ذلك بما يأتي:

- ١- ما ورد من كونها أول ما نزل، وهذا - إن ثبت - يحتم القول بمكيتهما (٦٦).
 - ٢- أن الله تعالى قال في سورة الحجر: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]، وسورة الحجر مكية بالاتفاق كما ذكر ذلك الطبري والزمخشري وغيرهما (٦٧) وقال السيوطي: (وقد امتن على رسوله فيها بها فدل على تقدم نزول الفاتحة عليها إذ يبعد أن يمتن عليه بما لم ينزل بعد) (٦٨).
 - ٣- ما نقله السيوطي عن ابن عطية من أن فرض الصلاة كان بمكة، ولم يحفظ أنه كان في الإسلام صلاة بغير الفاتحة (٦٩).
- القول الثاني:** أنها مدنية، ونقل هذا القول عن أبي هريرة ؓ. قال الطبراني في الأوسط: حدثنا عبيد بن غنام نبأنا أبو بكر ابن أبي شيبة نبأنا أبو الأحوص عن منصور عن مجاهد عن أبي هريرة أن إبليس رن حين أنزلت فاتحة الكتاب وأنزلت بالمدينة (٧٠). ويحتمل أن الجملة الأخيرة كما ذكر السيوطي مدرجة من قول مجاهد. كما اشتهر هذا القول عن مجاهد ونقله ابن عطية عن

الزهري وعطاء وسودة بن زياد وعبد الله بن عبيد بن عمير^(٧٢). ونقل السيوطي عن الحسين بن الفضل أنه قال: (هذه هفوة من مجاهد؛ لأن العلماء على خلاف قوله)^(٧٢).

القول الثالث: أنها نزلت مرتين مرة بمكة ومرة بالمدينة مبالغة في تشريفها.

القول الرابع: أنها نزلت نصفين: نصفها بمكة، ونصفها بالمدينة، قال القرطبي: (حكاه أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي في تفسيره)^(٧٣).

الراجح: هذه أقوال أربعة في مكية سورة الفاتحة ومدنيتها، وبالنظر إليها أجد أن القولين الثاني والرابع: لم يأت أصحابها بدليل صحيح يثبت دعواهم، وأما القول الثالث: فإنه غير صحيح، فلا يلزم من كون السورة شريفة أن تنزل مرة في مكة وأخرى في المدينة، ولم لم يكن هذا في السور الأخرى، وأما أدلة القول الأول: فإن الأول منها لا يسلم؛ لثبوت الحديث الصحيح الصريح بأن أول ما نزل إنما هو مقدمة سورة العلق. وأما الثاني: فهو دليل قوي على ترجيح كونها سورة مكية؛ وذلك لما قدمته من أن المراد من السبع المثاني سورة الفاتحة.

المطلب الثاني: أثر الخلاف في مكية سورة الفاتحة ومدنيتها على مباحث علوم القرآن.

يتضح أثر الخلاف في مكية سورة الفاتحة ومدنيتها على مباحث علوم القرآن بالأمر الآتية:

أولاً: بيان اختلاف العلماء في تحديد مكية السورة ومدنيتها، وإظهار قسم ثالث هو السور المختلف فيها، غير القسمين الآخرين: المكي المنفق على مكته، والمدني المنفق على مدنيتها.

ثانياً: أثر الخلاف على مسألة تعدد نزول السورة، فالقائلون به اعتمدوا على نزول الفاتحة مرة قبل الهجرة وأخرى بعدها كأحد الأدلة على رأيهم.

ثالثاً: علاقة الخلاف في مكية سورة بمبحث أول ما نزل من القرآن الكريم، وإن من قال بأن الفاتحة أول ما نزل من القرآن الكريم فإنه يثبت دون شك بأنها مكية.

رابعاً: بيان علاقة الاختلاف في مكية سورة الفاتحة ومدنيتها بمسألة نزول السورة الواحدة على مراحل عدة، كما ذكرته في القول الرابع، وإن ثبت هذا في سورة الفاتحة - وهو لا يثبت - فإنه يكون دليلاً إضافياً على جواز نزول السورة الواحدة على مراحل عدة، كما هو الشأن في سورة البقرة وغيرها.

المبحث الرابع:

منهجية العلماء في رد الشبهات حول سورة الفاتحة.

المطلب الأول: قرآنية سورة الفاتحة.

من مباحث علوم القرآن المتعلقة بسورة الفاتحة ما يتعلق بجمع القرآن الكريم وما أثاره الأعداء من شبهات حول بعض آياته وسوره، وكان من ضمن تلك الشبهات التي أثارها المستشرقون وغيرهم من أعداء الإسلام^(٧٤) ما أثير حول إنكار ابن مسعود رضي الله عنه للفاتحة، وقد اقترن هذا الإنكار بإنكار المعوذتين أيضاً، ولذلك وجدنا العلماء - كالإمام الباقراني والإمام النووي وغيرهما - يردون على هاتين الشبهتين باعتبار كونهما شبهة واحدة^(٧٥).

لكن الذي يبدو لي ألا نعد هاتين الشبهتين شبهة واحدة؛ لاختلاف النصوص والآثار الواردة عن ابن مسعود في الفاتحة

تحقيق القول في مسائل علوم القرآن الكريم

والمعوذتين. وللرد على هذه الشبهة أقول:

أولاً: إنه لم يثبت عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه أنكر قرآنية الفاتحة، بل الذي رواه الإمام أحمد في مسنده هو أنه لم يكتبها في مصحفه^(٧٦). وأنه لا يخفى على من كان عنده مسكة من علم أن عدم الكتابة تختلف اختلافاً جوهرياً عن إنكار القرآنية، وخاصة إذا علمنا وتبيننا طريقة الصحابة في مصاحفهم.

ثانياً: إن الذي ثبت لدينا باليقين هو عكس ما قيل تماماً، فإن الروايات المتواترة أثبتت بما لا مجال للشك فيه أن ابن مسعود كان يقرأ الفاتحة وقد أقرأها لتلاميذه، وقد ذكر الزرقاني في مناهل العرفان مجموعة من الطرق التي رويت عن ابن مسعود وفيها المعوذتان، وفيها أيضاً سورة الفاتحة وهذا هو الشاهد من كلامه^(٧٧). وأقول: إذا كان الأمر كذلك فأى حجة بعد في القول على ابن مسعود رضي الله عنه ما لم يقل.

ثالثاً: على فرض أن ابن مسعود لم يكتب الفاتحة في مصحفه، أو لم يعدها قرآناً - على أسوأ احتمال - فإن هذا منقوض باحتمالات كثيرة كلها صحيحة في مقام الجمع بين النصوص واستخلاص الحقائق منها، وحيث إننا أثبتنا بالبرهان الساطع والدليل القاطع أن القراء قد قرأوا عن ابن مسعود سورة الفاتحة، وأن ذلك ثابت بالتواتر الذي يجعل العقل يسير في طريق واحد من الاستدلال هو التصديق وحسب، فإننا نجزم أن عدم كتابة ابن مسعود للفاتحة - إن صح به الخبر - ليس من باب التشكيك في قرآنيته، ومن أين لنا أن نوجب على ابن مسعود أن يكتب جميع القرآن الكريم، ولم بذلك الرسول صلى الله عليه وسلم، وكل ما روي عن الصحابة في ذلك فهو دليل على دين الصحابة وشغلهم الشاغل في تعظيم شأن القرآن الكريم، وزيادة الحرص على ألا يدخلوا فيه ما ليس منه؛ اتباعاً لوصية النبي صلى الله عليه وسلم.

وعلى ما تقدم فإنني أرجح ما ذكره العلماء من أن عدم كتابة ابن مسعود لسورة الفاتحة إنما؛ لعدم وجوب ذلك عليه، ولأنه كان في زمن التثبيت، ثم لما تثبت منها قرأها وأقرأها لتلاميذه، حتى وصلت أسانيدنا إلينا بما لا مجال لشاك فيه، ولا مكان لطاعن أن يحقق مراماً بطعن أو بتشويه.

ولك أن تقول أيضاً: إن ابن مسعود لم يكتب الفاتحة؛ لأنها من الظهور بمكان، ومن الحفظ والتردد بما لا حاجة فيه إلى دليل أو برهان.

قال الزرقاني: (فالقول ببقاء ابن مسعود على إنكار قرآنية هذه السورة محض افتراء عليه. وكل ما في الأمر أنه لم يكتب الفاتحة في مصحفه؛ انكالا على شهرتها وعدم الخوف عليها من النسيان حتى تكتب. وكذلك القول في المعوذتين. وقيل: إنه لم يكن يعلم أول الأمر أن المعوذتين من القرآن بل كان يفهم أنهما رقية يعوذ بهما الرسول الحسن والحسين. ومن هنا جاءت روايات إنكاره أنهما من القرآن. ثم علم بعد ذلك قرآنيتهما. ومن هنا جاءت الروايات عنه بقرآنيتهما. كما سقناه بين يديك عن أربعة من القراء السبعة بأسانيد هي من أصح الأسانيد المؤيدة بما تواتر واستفاض وبما أجمعت الأمة عليه من قرآنية الفاتحة والمعوذتين منذ عهد الخلافة الراشدة إلى يوم الناس هذا)^(٧٨). وأنبه هنا إلى أن ما ذكره الزرقاني من عدم تمييز ابن مسعود بين الرقية والقرآن فيه نظر كبير، وكيف يكون ذلك من أحد جبال العلم وأساطينه من تلاميذ رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وبقي أن ننبه إلى شيء خطير ذكره القطان^(٧٩) وهو قولهم: إن رأي ابن مسعود منقوض بإجماع المسلمين، ولعمر الحق، إن هذا الكلام لا يقبل في حق ابن مسعود، وكيف نقبله وفيه طعن لابن مسعود رضي الله عنه، وإن لم يكن مقصوداً ممن قاله. ونحن نعلم أن العقل يحيل إنكار ابن مسعود للفاتحة بالذات، فهي السورة التي تقرأ في كل صلاة، وهي السورة التي لها من الفضائل ما لا يمكن أن يخفى على آحاد الصحابة فضلا عن علمائهم وكبرائهم.

ويتضح أثر هذه المسألة في أكثر من مبحث من مباحث علوم القرآن، كمبحث الوحي ومبحث جمع القرآن الكريم، كما يظهر في ضرورة تحقيق جميع الروايات الواردة عن السلف من حيث صحتها سنداً وممتناً، وطريقة المستشرقين في الإفادة منها في تغطية الحق وإظهار الباطل.

المطلب الثاني: قرآنية قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾.

وفي مجال القراءات القرآنية لم يترك المشككون الطعن في سورة الفاتحة، فقد أورد بعض الطاعنين إنكار كون ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ دون ألف من الفاتحة، بل هي بدعة وجدت في زمن عبد الملك بن مروان مدعين أن هذا كلام الزهري -رحمه الله تعالى-.

وبعد الاطلاع على الروايات التي اعتضد بها القائلون بهذه الشبهة ألفتها، تنقسم إلى قسمين اثنين:

القسم الأول: الروايات التي فيها أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يقرأون بـ ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ (الفاتحة: ٤) بالألف. ومنها ما ذكره ابن أبي داود عن أنس وعبد الله بن عمر وعن أبي هريرة والبراء بن عازب والزهري وغيرهم^(٨٠).

القسم الثاني: الروايات التي فيها التصريح بأن أول من قرأها هو مروان، فقد نقل ابن أبي داود عن الزهري: (وأول من قرأها ﴿مَلِكِ﴾ مروان)^(٨١)، وفي موطن آخر: (قال ابن شهاب: وأول من أحدث ﴿مَلِكِ﴾ مروان)^(٨٢).

وقد رد العلماء هذه الشبهة بما يأتي:

أولاً: إن القراءة على قراءة واحدة لا تعني بحال من الأحوال إنكار القراءات الأخرى أو الأحرف الأخرى. وها هم الأئمة والحفاظ -على مر العصور- يقرأون القرآن على قراءة واحدة وقليل منهم من يقرأ القرآن على أكثر من قراءة، ومثال ذلك القصة المشهورة بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم -رضي الله عنهما- في قراءة سورة الفرقان^(٨٣).

ثانياً: إن من عنده علم يقدم على من لا علم عنده، وأشار إلى ذلك ابن كثير حيث قال: (مروان عنده علم بصحة ما قرأه، لم يطلع عليها ابن شهاب الزهري)^(٨٤).

ثالثاً: أن كلام الزهري يحتمل التوجيه، وكما هو معلوم أن الأدلة إذا ظهر منها التعارض وأمكن الجمع بينها وجب المصير إلى الجمع لا إلى إهمال أحد الدليلين أو إبطال العمل به، وعليه فإننا نستطيع أن نوجه كلام الزهري بما يأتي:

١- أن يكون مراد الزهري وسعيد بن المسيب أن أول من قرأ من الأمراء مطلقاً في الصلاة هو مروان، وليس المراد أول من قرأ على الإطلاق، وفي ذلك يقول السهارةفوري^(٨٥): (وكتب مولانا محمد يحيى المرحوم من تقرير شيخه ﷺ قوله: (أول من قرأها مروان)، لا يعني بذلك أن ابن شهاب أو سعيد بن المسيب لم يعلموا قراءة ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ قبل مروان مطلقاً، بل المراد أنه أول من قرأ من الأمراء في الصلاة بجماعة، وإلا فقد كانت القراءة معلومة لديهم، وبعيد من الزهري أو سعيد بن المسيب -مع جلالتهما- أن تخفى عنهما تلك القراءة المتواترة)^(٨٦).

٢- كما يحتمل أن نوجه عبارة الزهري على أن مروان أول من قرأ في عهد عبد الملك خاصة.

رابعاً: أننا لو تجاوزنا الجمع إلى غيره لكان لنا أن نقول: إن هذا رأي خاص بالزهري يحتمل النقد والرد، وبغض النظر عن التماس العذر أو عدمه، فإنه اجتهاد لا يقبل، ولا يطعن في قرآنية كلمة من كلمات سورة الفاتحة.

خامساً: إن كلام الزهري -إن أخذناه على ظاهره- فإنه منقوض بما نقل من إجماع الأمة واتفاق القراء والفقهاء والعلماء على تواتر قراءة ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ بما لا مجال للشك فيه، ولا يمكن أن نترك إجماع الأمة إلى قول أحد، أياً ما يكن قد بلع

تحقيق القول في مسائل علوم القرآن الكريم

من العلم وحسن الديانة لاحتمالات كثيرة جائزة.

سادساً: أن عثمان بن عفان لما جمع القرآن الكريم قد أثبت في كل ما نسخه ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ بهذه الصورة مما يجعل الأمر سائغاً للقراءتين، ولست أعني بذلك أن مجرد الرسم العثماني دليل على صحة القراءة وعدمها. ولكنني أقصد اجتماع الرسم مع ما تواتر أو اشتهر في الأسانيد من قراءتها بهذه الصورة دون ألف.

وبهذا، يتبين لنا أن هذه الرواية عن الزهري وسعيد بن المسيب ليست على إطلاقها، وليست كما يظن من ظن أنها قراءة مرفوضة عند هذين العلمين الكبيرين، بل هي رواية تحتمل وجوهاً عديدة وتخرجات مقبولة، يقبلها من أراد الحق، ويرفضها من يرفض الحق ولا يريد إلا الطعن والإضلال. وبهذا تتهاوى حلقة أخرى من حلقات الطعن في مبحث عظيم من مباحث علوم القرآن الكريم.

وأما عن أثر الخلاف هنا، فهو بالإضافة إلى ما قدمته سابقاً أن مثل هذه الروايات استخدمها أعداء الإسلام؛ للطعن في كتاب الله تعالى والتشكيك بمصدره، ولا شك أن مبحث الوحي، من حيث إمكانيةه والقطع به هو من أهم مباحث علوم القرآن الكريم التي اعتنى بها علماءنا الأجلاء، وإن كل رد لأي شبهة حتى ولو كانت صغيرة؛ ليدخل في الدفاع عن الوحي، وإثبات مصدر القرآن الرباني.

الخاتمة.

- وبعد هذا التطواف في تأصيل قضايا سورة الفاتحة وبيان أثرها في مباحث علوم القرآن الكريم، أصل إلى النتائج الآتية:
- (١) اعتمد القائلون بأن أسماء السور توقيفية على ما ورد به النص الصحيح الصريح من أسماء سورة الفاتحة، وفي المقابل اعتمد القائلون بأن أسماء السور اجتهادية على ما كان صريحاً غير صحيح، أو ما كان صحيحاً صريحاً ولكنه من غير الوحيين، أو ما كان إلى الوصفية أقرب منه إلى الاسمية.
 - (٢) استدل القائلون بأن ترتيب السور في المصاحف اجتهادي بعدم وضع بعض الصحابة سورة الفاتحة في بداية مصاحفهم.
 - (٣) اختلاف العلماء في تحديد كون البسملة آية من سورة الفاتحة أو ليست آية، مع اتفاقهم على كونها سبع آيات، واختلافهم في فواصلها، كان أحد الأمثلة على الفواصل القياسية.
 - (٤) الراجح في سورة الفاتحة أنها مكية فقط، والقول بمدنيتها أدى إلى القول بأنها نزلت مرتين: مرة بمكة وأخرى في المدينة توفيقاً بين القولين، ولكن هذا التوفيق غير صحيح.
 - (٥) الصحيح أن أول ما نزل من القرآن هو مقدمة سورة العلق وليس سورة الفاتحة.
 - (٦) اعتمد بعض المشككين في القرآن الكريم على بعض ما ورد من روايات مكذوبة واهية يوهم ظاهرها التشكيك في قرآنية سورة الفاتحة أو بعض آياتها أو بعض كلماتها أو بعض القراءات فيها كقراءة: (ملك يوم الدين) دون ألف. ولكن هذا كله يتلشى في مقام البحث العلمي الأصيل المتجرد، فالفاتحة سورة من القرآن الكريم بالدليل القاطع والبرهان الساطع.
 - (٧) أظهر البحث ضعف بعض محاولات التوفيق بين الأقوال في مسائل علوم القرآن الكريم المختلف فيها، مثل مسألة أول ما نزل من القرآن الكريم، وأنه من الآيات: مقدمة سورة العلق، ومن السور: سورة الفاتحة.
- وإني أحمد الله تعالى أن وصلت إلى نهاية البحث، وأسأله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، والله الهادي إلى سواء السبيل.

الهوامش.

- (١) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ/١٥٠٥م)، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، الهيئة المصرية العامة، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، (د.ط)، ج ١، ص ٥٢، ٥٣. وينظر: محمد بن عبد الله الزركشي، (١٣٩٤هـ/١٩٧٤م)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م، (ط١)، ج ١، ص ٢٦٩، ٢٧٠.
- (٢) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب: التفسير، باب: سورة الحجر، برقم (٤٤٢٧). ومحمد بن عبد الله الزركشي، (١٣٩١هـ/١٩٧٤م)، **البرهان في علوم القرآن**، ج ١، ص ٢٧٠.
- (٣) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب فضائل القرآن، باب: فضل فاتحة الكتاب رقم (٥٠٠٦).
- (٤) محمد بن جرير بن يزيد الطبري (٣١٠هـ/٩٢٢م)، **جامع البيان**، تحقيق: عبد الله التركي، دار هجر، ١٣٢٢هـ/٢٠٠١م، (ط١)، ج ١٤، ص ١٠٨.
- (٥) محمد بن عبد الله أبو بكر ابن العربي، **أحكام القرآن**، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عبد القادر عطا، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، (ط٣)، ج ٣، ص ١١٣.
- (٦) محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن** (١٣٩٣هـ/١٩٧٣م)، لبنان، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، (د.ط)، ج ٢، ص ٣١٥.
- (٧) أحمد بن حنبل، برقم (٩٧٨٧)، **الحاكم، المستدرک، كتاب: التفسير**، باب: تفسير سورة الفاتحة، برقم (٣٠١٩)، وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.
- (٨) البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب: الطهارة، باب: الدليل على أن بسم الله الرحمن الرحيم، آية تامة من الفاتحة (٤٥/١) رقم ٢٢١٨. والدارقطني، **سنن الدارقطني**، كتاب: الصلاة، باب: ذكر التكبير ورفع اليدين عند اليدين والركوع والرفع منه، برقم (١٢٠٢).
- (٩) أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ/١٤٤٨م)، **التلخيص الحبير**، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مصر، مؤسسة قرطبة، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، (ط١)، ج ١، ص ٤٢١.
- (١٠) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب: الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، برقم (٩٠٤)، ج ٢، ص ٩.
- (١١) السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، ج ١، ص ١٩١.
- (١٢) **المرجع السابق**.
- (١٣) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب: الطب، باب: النفث في الرقية، برقم (٥٤١٧).
- (١٤) محمد رأفت سعيد، **تاريخ نزول القرآن**، مصر، المنصورة، دار الوفاء، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، (ط١)، ص ١٢.
- (١٥) عبد الله بن عمر البياضوي (٦٨٥هـ/١٢٨٦م)، **أنوار التنزيل وأسرار التنزيل**، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، لبنان، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ، (ط١)، ج ٣، ص ٢٦٥.
- (١٦) تقدم تخريجه في الهامش رقم (٨).
- (١٧) ينظر: البيهقي، **السنن الكبرى**، كتاب: الصلاة، باب: الدليل على أن بسم الله الرحمن الرحيم آية تامة، برقم (٢٢١٩)، وعلي ابن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ/٩٩٥م)، برقم (٣٦)، (٣١٢/١). والديلمي، برقم (١٠٤٣)، (٢٦٨/١). والطبراني في **المعجم الكبير**، برقم (١٢٨٨)، (٣٥/٢٠). والأوسط، برقم (٥١٠)، (٢٠٨/٥) وغيرهم.
- (١٨) ينظر: السيوطي، **الإتقان**، ج ١، ص ١٨٨.
- (١٩) ينظر: محمد ناصر الدين الألباني، **صحيح الترغيب والترهيب**، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض السعودية، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م،

تحقيق القول في مسائل علوم القرآن الكريم

- (ط)، برقم (١٤٧٤).
- (٢٠) السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج ١، ص ١٩١.
- (٢١) المرجع السابق، ج ١، ص ٢١٦.
- (٢٢) المرجع السابق، ج ١، ص ٢١٦.
- (٢٣) الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص ٧٧٥.
- (٢٤) الزرقاني، مناهل العرفان، ص ٣٥٣.
- (٢٥) الطبري، جامع البيان، ج ١، ص ١٠٥.
- (٢٦) عثمان بن سعيد بن عثمان الداني (١٤٤٤هـ/١٠٥٣م)، البيان في عد آي القرآن، تحقيق: غانم قدوري الحمد، الكويت، مركز المخطوطات والتراث، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، (ط)، ص ١١١.
- (٢٧) عبد الحق بن غالب ابن عطية (٥٤٢هـ/١١٤٨م)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ، (ط)، ج ١، ص ٦١.
- (٢٨) الترمذي، سنن الترمذي، أبواب فضائل القرآن، باب: ما جاء في فضل سورة الملك، برقم (٢٨٩١).
- (٢٩) ينظر: الزركشي، البرهان، ج ١، ص ٩٨.
- (٣٠) السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج ٣، ص ٣٣٣.
- (٣١) ينظر: الزركشي، البرهان، ج ١، ص ٧٥.
- (٣٢) ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٧٥.
- (٣٣) ينظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٣٤.
- (٣٤) أبو داود، سنن أبي داود، أبواب فضائل القرآن، باب: كيف يستحب الترتيل في القراءة، برقم (١٤٦٦) وقال الشيخ الألباني: (صحيح). وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: (رجاله ثقات، إلا أنه اختلف فيه على عبد الله بن أبي مليكة كما أوضحناه في "مسند أحمد" (٢٦٤٥١) و(٢٦٥٨٣)). فمرة يروى عن ابن أبي مليكة، عن بعض أزواج النبي ﷺ، ومرة يروى عنه عن أم سلمة، ومرة يروى عنه عن يعلى بن مملك، عن أم سلمة كما سلف برقم (١٤٦٦). ويعلى بن مملك مجهول. ومع ذلك فقد صحح هذا الحديث ابن خزيمة والدارقطني والحاكم. لكن قال الترمذي: هذا حديث غريب، وقال الذهبي في "السير"، ٣٦٢/١٥-٣٦٣: غريب منكر، وإسناده نظيف)، ج ٦، ص ١٢٤.
- (٣٥) عبد الرزاق علي إبراهيم، مرشد الخلان إلى معرفة عد آي القرآن، بيروت، صيدا، المكتبة العصرية، ص ١٧ و ص ١٨.
- (٣٦) ينظر: الزركشي، البرهان، ج ١، ص ٧٥.
- (٣٧) مسلم، صحيح مسلم، في كتاب: الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة برقم (٩٠٤).
- (٣٨) المرجع السابق، في كتاب: الصلاة، باب: حجة من قال لا يجهر بالبسملة برقم (٩١٨).
- (٣٩) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ٢٢، ص ٤٣٢.
- (٤٠) ينظر هذه الأقوال: الزركشي، البرهان، ج ١، ص ٢٠٦.
- (٤١) ينظر هذه الأقوال: المرجع السابق، ج ١، ص ٢٠٦. القطن، مباحث في علوم القرآن، ص ٦٥.
- (٤٢) البيهقي، دلائل النبوة، كتاب: جماع أبواب المبعث، باب: أول سورة نزلت من القرآن، ج ٢، ص ١٥٨. والحديث ضعفه ابن حجر وابن كثير. ينظر: أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ/١٤٤٨م)، العجائب في بيان الأسباب، تحقيق: عبد الحكيم محمد الأنيس، الدمام، دار ابن الجوزي، ١٩٩٧م، (ط)، ص ٢٢٥. وينظر: إسماعيل بن عمر بن كثير (٧٧٤هـ/١٣٧٣م)، البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله التركي، دار هجر، ١٤١٨م/١٩٩٧م، (ط)، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، ج ١، ص ٢٦١.

- (٤٣) محمد بن الطيب بن محمد الباقلائي (٣٠٣هـ/١٠١٣م)، الانتصار للقرآن، تحقيق: محمد عصام دار القضاة، عمان، دار الفتح، بيروت، دار ابن حزم، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، (ط١)، ج١، ص٢٤١.
- (٤٤) ابن حجر، العجائب، ج١، ص٢٢٤.
- (٤٥) الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص٧٧٥.
- (٤٦) ابن حجر، فتح الباري، ج٨، ص٧١٤.
- (٤٧) القطن، مباحث في علوم القرآن، ص٦٦.
- (٤٨) السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، ج١، ص١٣١.
- (٤٩) المرجع السابق، ج١، ص١٣١.
- (٥٠) المرجع السابق، ج١، ص٤٧. والآلوسي، روح المعاني، ج٧، ص٣٢١.
- (٥١) السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، ج١، ص٤٧.
- (٥٢) المرجع السابق، ج١، ص١٣٠.
- (٥٣) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج١، ص٢٩.
- (٥٤) المرجع السابق، ج١، ص٣١.
- (٥٥) السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، ج١، ص١٣١.
- (٥٦) البخاري، صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، من حديث أبي سعيد أن رسول الله ﷺ قال: (والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث القرآن) برقم: (٦٦٤٣).
- (٥٧) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج١، ص٢٩.
- (٥٨) السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، ج١، ص١٢٢.
- (٥٩) تقدم تخريجه، وهو ضعيف.
- (٦٠) ابن حجر، العجائب، ص٢٢٥.
- (٦١) ابن كثير، البداية والنهاية، ج٣، ص١٠.
- (٦٢) المرجع السابق، ج١٠، ص٢٦١.
- (٦٣) الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج١، ص١٩٨.
- (٦٤) كالحديث الذي أورده في سبب نزول سورة الفاتحة، وقد ذكرت أنه لا يثبت.
- (٦٥) الواحدي، أسباب نزول القرآن الكريم، ص٢٢.
- (٦٦) السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، ج١، ص٤٦.
- (٦٧) الطبري، جامع البيان، ج١٤، ص٥. ومحمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (٥٣٨هـ/١١٤٣م)، الكشاف، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ، (ط٣)، ج٢، ص٥٦٩.
- (٦٨) السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، ج١، ص٤٦.
- (٦٩) المرجع السابق.
- (٧٠) الطبراني، المعجم الأوسط، كتاب: باب العين، من اسمه عبيد، برقم (٤٧٨٨)، ج٥، ص١٠٠، وقال: (لم يرو هذا الحديث عن منصور إلا أبو الأحوص، تفرد به أبو بكر بن أبي شيبه)، وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط وهو شبيه المرفوع ورجاله رجال الصحيح) الهيثمي، مجمع الزوائد، ج٦، ص٣٣٩.
- (٧١) السيوطي، الإتيقان في علوم القرآن، ج١، ص٤٦.

تحقيق القول في مسائل علوم القرآن الكريم

- (٧٢) السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج ١، ص ٤٧.
- (٧٣) محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (١٢٧١هـ/١٢٧٣م)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: سمير البخاري، الرياض، دار عالم الكتب، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م، ج ١، ص ١١٥.
- (٧٤) ينظر: النووي، شرح صحيح مسلم ج ٢، ص ١٠٨ وما بعدها.
- (٧٥) ينظر: كلام المستشرق ويلش في دائرة المعارف الإسلامية، ج ٥، ص ٤١٠.
- (٧٦) أحمد، المسند، برقم: (٢١١٨٦).
- (٧٧) محمد عبد العظيم الزرقاني (١٣٦٧هـ/١٩٤٨م)، مناهل العرفان، مطبعة عيسى البابي الحلبي، (ط ٣)، ج ١، ص ٢٧٥ وما بعدها.
- (٧٨) الزرقاني، مناهل العرفان، ج ١، ص ٤٧٣.
- (٧٩) القطن، مباحث في علوم القرآن، ص ١٣٨.
- (٨٠) عبد الله بن سليمان ابن أبي داود (٣١٦هـ/٩٢٨م)، المصاحف، تحقيق: محب الدين عيد السبحان واعظ، دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، (ط ٢)، ص ٣٨٨-٣٩٢.
- (٨١) ابن أبي داود، المصاحف، ص ٣٩٠. قال محقق كتاب المصاحف: (رواه أبو داود عن أحمد بن حنبل عن عبد الرزاق عن معمر، به، وقال: هذا أصح من حديث الزهري عن أنس، والزهري عن سالم عن أبيه. سنن أبي داود، ٣٧/٤. وأورد الترمذي الأثر بإسقاط عثمان. سنن الترمذي، ٢٥٨/٤. والسيوطي كالترمذي، وعزاه إلى وكيع في تفسيره وعبد بن حميد وأبي داود وابنه. الدر المنثور، ٣٥/١-٣٦. إسناده: فيه يحيى بن بن يمان وهو متهم من قبل حفظه، لكن تابعه عبد الرزاق عند أبي داود، فالإسناد حسن لغيره إلى الزهري، والأثر من بلاغات الزهري كما صرح به في الأثر [أي: ابن أبي داود].
- (٨٢) ابن أبي داود، المصاحف، ص ٣٩٢.
- (٨٣) البخاري، صحيح البخاري، باب: أنزل القرآن الكريم على سبعة أحرف برقم (٢٤١٩).
- (٨٤) إسماعيل بن عمر بن كثير (٧٧٤هـ/١٣٧٣م)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ، (ط ١)، ج ١، ص ٢٤.
- (٨٥) هو: خليل أحمد بن مجيد السهارنفوري الأنصاري الحنفي، ولد عام: ١٢٦٩هـ، وتوفي عام: ١٣٤٦هـ، من مصنفاته: بذل المجهود في حل أبي داود، والمهند على المفند، وتنشيط الأذان، وغيرها.
- (٨٦) خليل أحمد بن مجيد السهارنفوري (١٣٤٦هـ/١٩٢٧م)، بذل المجهود في حل أبي داود، تحقيق: محمد زكريا الكاندهلوي، الهند، ندوة العلماء، ج ١٦، ص ٣٢٨.